

تعليق

السياسة الراهنة لتغير المناخ: اتفاقية باريس

يناير 2020

صالح المهنا والجوهرة القعيّد ونورة الحسين



المقدمة

توصل تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن المساهمات المحددة وطنياً لن تستطيع في الوقت الراهن تحقيق أهداف الاتفاقية (UNEP 2018).

يبقى عدم اليقين موجوداً حول ما إذا كانت أو ستكون هناك إرادة سياسية كافية لتحقيق هدف الدرجتين المئويتين.

تدبير نتائجها إلى وجوب تحقيق التوازن بين الطموحات البيئية الأكبر اقتصاديين ناشئين وهما الهند والصين وبين حاجتهما المستمرة إلى النمو الاقتصادي والطاقة ميسورة التكلفة.

دخلت اتفاقية باريس حيز التنفيذ في نوفمبر 2016 وصادقت عليها حتى الآن عدد 187 دولة (UNFCCC). وتهدف هذه الاتفاقية إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى درجتين مئويتين فوق مستويات عصر ما قبل الثورة الصناعية. ولقد أوجدت هذا الاتفاقية ما يعرف بألية الطموح حيث يتم إعادة تقييم المساهمات المحددة وطنياً وتعزيزها كل خمس سنوات - مع المرحلة الأولى من التحسينات المتوقع إدخالها في عام 2020. وتوصلت عدة دراسات، أبرزها تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى أن المساهمات المحددة وطنياً لن تستطيع في الوقت الراهن تحقيق أهداف الاتفاقية (UNEP 2018). ومع استمرار وجود العوائق الفنية التي تحول دون تحقيق أهداف اتفاقية باريس، تزيد العقبات السياسية من تعقيد النقاش. ويتضح لنا أنه لا تزال هناك الكثير من الأمور التي تحتاج إلى إتمام بالأخص حاجة العالم إلى المزيد من الإرادة السياسية لتعزيز وتنفيذ مساهمات أكثر طموحاً والتي قد تحقق وعد اتفاقية باريس. ومع ذلك، فقبل إحراز التقدم على الصعيد الدولي، ينبغي على الدول الرئيسية المتسببة في حدوث التلوث التركيز على الاتفاقية الداخلية والمحلية لتنمية جهود خفض الانبعاثات. ويبقى عدم اليقين موجوداً حول ما إذا كانت أو ستكون هناك إرادة سياسية كافية لتحقيق هدف الدرجتين المئويتين.

عمل مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) على مشروع بحثي لدراسة السياسة المحلية لأطراف الاتفاقية الخمسة التي تمثل أعلى نسبة انبعاثات على مستوى دول العالم وهي الصين والهند والاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية. حيث قامت سلسلة من دراسات المركز بقياس القابلية السياسية لزيادة نسبة طموح الأهداف التي يقصد منها تقليل الانبعاثات. بالإضافة إلى دراسة الاعتبارات المحلية لكل طرف فيما يخص تعزيز أهداف الانبعاثات والمساهمات بموجب اتفاقية باريس. وتشير نتائجها إلى وجوب تحقيق التوازن بين الطموحات البيئية للكبير اقتصاديين ناشئين وهما الهند والصين وبين حاجتهما المستمرة إلى النمو الاقتصادي والطاقة ميسورة التكلفة. ولقد وضعت كلتا الدولتين إلى جانب روسيا أهدافاً لخفض الانبعاثات يمكن تحقيقها بدرجة عالية من الثقة. والتزم الاتحاد الأوروبي في المقابل بهدف طموح يبعث على التشكيك في مدى قدرته على تحقيقه، ومن المرجح أن تكون عملية التوصل إلى اتفاق حول هدف أكثر طموحاً صعبة من الناحية السياسية. ومع إعلان الولايات المتحدة عن عزمها على الانسحاب من الاتفاقية، تحول الجدل الأمريكي من جهود وطنية لخفض الانبعاثات إلى أنشطة دولية ومؤسسية قد تحقق أهدافاً مشابهة، نظراً لأنه تم التشكيك حتى في فرضية تغير المناخ.

ويقدم هذا التعليق ملخصاً لتحليلات مبدئية مستخرجة من خمس دراسات لمشروع مستمر يوضع الوضع السياسي المحلي الراهن لكل الأطراف وكيف يمكن أن يؤثر على فرصتها لتعزيز مساهماتها المحددة وطنياً في المرحلة التالية. وفي هذه الدراسات، تم استخدام مجموعة أدوات كابسارك للتحليل السلوكي لتمثيل عملية اتخاذ القرار الجماعي لكل طرف من الأطراف الخمسة.

النهج التحليلي

يعتبر وضع الولايات المتحدة الأمريكية، في سياق اتفاقية باريس، أكثر تعقيداً مع إعلانها عن نيتها على الانسحاب من الاتفاقية برمتها.

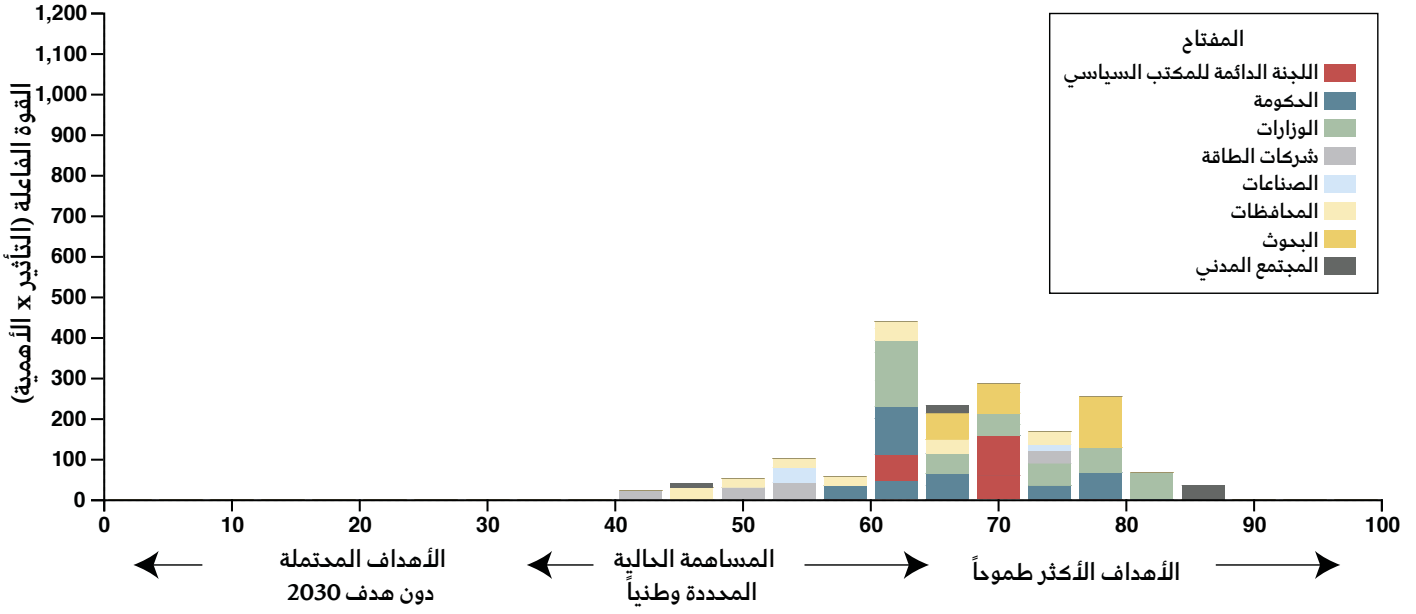
يتأثر نهج كل طرف من الأطراف الخمسة بالنقاشات الداخلية المختلفة حول تغير المناخ التي تحدد الإجراءات المتخذ حياله وبالتالي طبيعة مساهماته المعززة والمحددة وطنياً. ولذلك، استدعت الحاجة إلى تخصيص الإطار التحليلي لكل طرف ليعكس نقاشاته السياسية الداخلية. يبحث الاتحاد الأوروبي والصين والهند في هدف منتصف القرن- على الرغم من أن الصين والهند تركزان على كثافة الانبعاثات ويركز الاتحاد الأوروبي على الخفض المطلق لها. وصادقت روسيا على اتفاقية باريس في شهر سبتمبر 2019 بالرغم من أنها لم تحدد نهجها تجاه تعزيز التزاماتها- ولكننا لا نزال قادرين على اعتبار خيارها إما لتعزيز طموحها أو خفضه. ويعتبر وضع الولايات المتحدة الأمريكية، في سياق اتفاقية باريس، أكثر تعقيداً مع إعلانها عن نيتها على الانسحاب من الاتفاقية برمتها. ولذا نجد أن نهج تحليل موقف الولايات المتحدة قد ركز على النقاش السياسي الداخلي حول الانبعاثات. وتجدر الإشارة إلى أن كل جزء من أجزاء هذا التعليق يعكس مدى اختلاف مناهج خفض الانبعاثات لكل دولة.

توصل نهجنا التحليلي القائم على منهجية مجموعة أدوات كابسارك للتحليل السلوكي إلى تصور للمشهد السياسي وطبيعة النقاشات الداخلية للأطراف حول خفض الانبعاثات باستخدام البيانات التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات المنظمة التي أجريت مع عدد من الخبراء في هذا الموضوع. ويتضمن هذا التعليق سلسلة من الرسوم البيانية التي تظهر تأييد المجموعة الحالية من أصحاب المصلحة وتأثيرهم السياسي. ففي كل رسم بياني، تشير الأعمدة الملونة إلى الأطراف ويوضح موقع كل عمود على المحاور الأفقية موقفها، وهي النتيجة المفضلة حالياً والتي يؤيدها الطرف ضمن النطاق المحدد والذي يعتبر خاصاً به بحسب نهجه تجاه الانبعاثات.

وتعكس المحاور العمودية القوة الفاعلة للأطراف، تأثير الطرف (النفوذ) مضروباً بالأهمية (الأهمية المتعلقة بالقضية)- بمعنى نفوذ الطرف السياسي الذي سيستخدمه لدعم موقفه الذي يؤيده. فعندما تتبنى العديد من الأطراف الموقف نفسه، ستكون الأعمدة متكدسة فوق بعضها البعض. وبالتالي، يشير الارتفاع الكلي لمجموعة من الأعمدة إلى القوة الفاعلة لجميع الأطراف التي تسعى إلى تحقيق النتيجة نفسها (التحالف الرسمي أو غير الرسمي). ولمزيد من المعلومات حول المنهجية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.ktab.software حيث يمكنك العثور على جميع الأوراق البحثية ذات الصلة وأحدث إصدارات البرنامج وجميع المواد المتعلقة بمجموعة أدوات كابسارك للتحليل السلوكي.

الصين

الشكل 1. نطاق مواقف الأطراف الصينية والقوة الفاعلة فيما يتعلق بخفض كثافة الانبعاثات لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي للصين بحلول عام 2050.



المصدر: KTAB.

تلعب الصين دوراً هاماً في نجاح اتفاقية باريس، حيث أنها مثلت حوالي 30% من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون العالمية في عام 2018. وبالنسبة للصين، فإن خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون يحقق أمراً سياسياً محلياً ألد وهو الحاجة إلى تحسين جودة الهواء في المدن، وهي قضية لا تؤدي فقط إلى ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية فحسب وإنما قد تتسبب في حدوث استياء عام. وتهدف مساهمة الصين المحددة وطنياً في الوقت الراهن إلى خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي (أي كثافة انبعاثاتها) بنسبة 65-60% بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات انبعاثاتها في عام 2005. وعملت مجموعة أدوات كابسارك للتحليل السلوكي التي تم استخدامها لدراسة الصين على تقييم رغبة أصحاب المصلحة في تبني هدف خفض أكثر طموحاً حيث أنها تعمل على إعادة تقييم مساهمات الصين المحددة وطنياً.

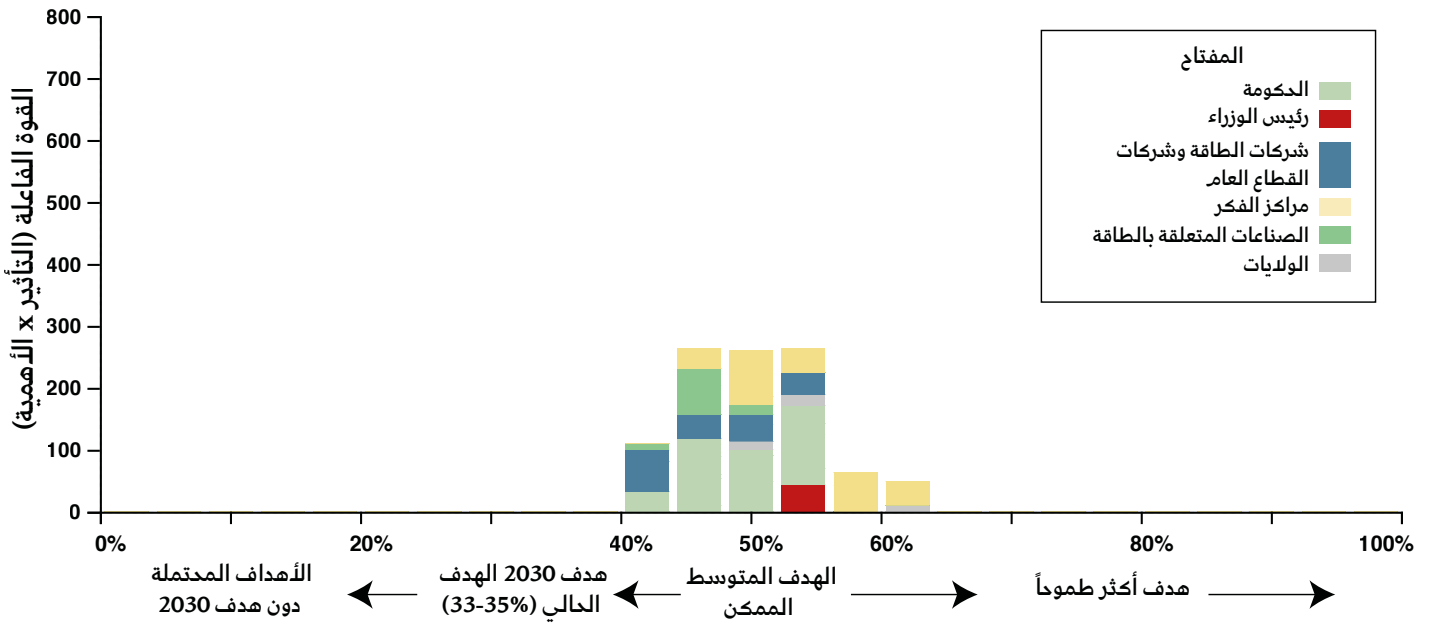
بالنسبة للصين، فإن خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون يحقق أمراً سياسياً محلياً ألد وهو الحاجة إلى تحسين جودة الهواء في المدن، وهي قضية لا تؤدي فقط إلى ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية فحسب وإنما قد تتسبب في حدوث استياء عام.

يوضح الشكل 1 وجود دعم كبير لهدف أكثر طموحاً بين صناع القرار الرئيسيين (اللجنة الدائمة للمكتب السياسي، باللون الأحمر) إضافة إلى الأطراف المهمة في عملية صياغة وتطبيق الهدف التالي (أي الحكومة والوزارات، باللونين الأزرق والأخضر، على التوالي). ومع ذلك، فليس هناك أي اتفاق محكم حول المدى الذي يجب أن تصل إليه المساهمات المحددة وطنياً لتكون أكثر طموحاً.

وتشمل الأطراف الخارجية عن نطاق التأييد تلك الأطراف التي لا تؤثر في العادة بشكل مباشر على عملية السياسة في الصين، مثل مراكز الفكر ومجموعات حماية البيئة والمجتمع المدني. فهذه الأطراف تؤيد التعزيزات الأقوى للهدف. أما بالنسبة للأطراف التي تؤيد التغيير البسيط (أو المعدوم) في هدف عام 2030 فتشمل شركات الطاقة وقطاع الصناعة والمقاطعات المنتجة للفحم.

الهند

الشكل 2. نطاق مواقف الأطراف والقوة الفاعلة فيما يتعلق بهدف الهند لعام 2050 لخفض كثافة انبعاثات ناتجها المحلي الإجمالي.



المصدر: KTAB.

تعتبر سياسة المناخ في الهند مشروطة بسياسة البلد المعقدة ونظام الحوكمة.

تزيد انبعاثات الغازات الدفيئة في الهند مع النمو السريع والمتزايد لاقتصادها مما يجعلها واحدة من أكبر الدول الباعثة للغازات الدفيئة في العالم. وتعتبر سياسة المناخ في الهند مشروطة بسياسة البلد المعقدة ونظام الحوكمة. ويدل هيكلها الدستوري شبه الاتحادي، حيث تنقسم فيه القوى التنفيذية والتشريعية بين الحكومة المركزية والولايات، على أن العديد من القرارات الوطنية تخضع للجدل السياسي.

ركزت الدراسة التي أجريت على الهند باستخدام مجموعة أدوات كابسارك للتحليل السلوكي على تقييم الإرادة السياسية لأصحاب المصلحة لتعزيز هدف منتصف القرن لخفض كثافة الانبعاثات بموجب اتفاقية باريس.

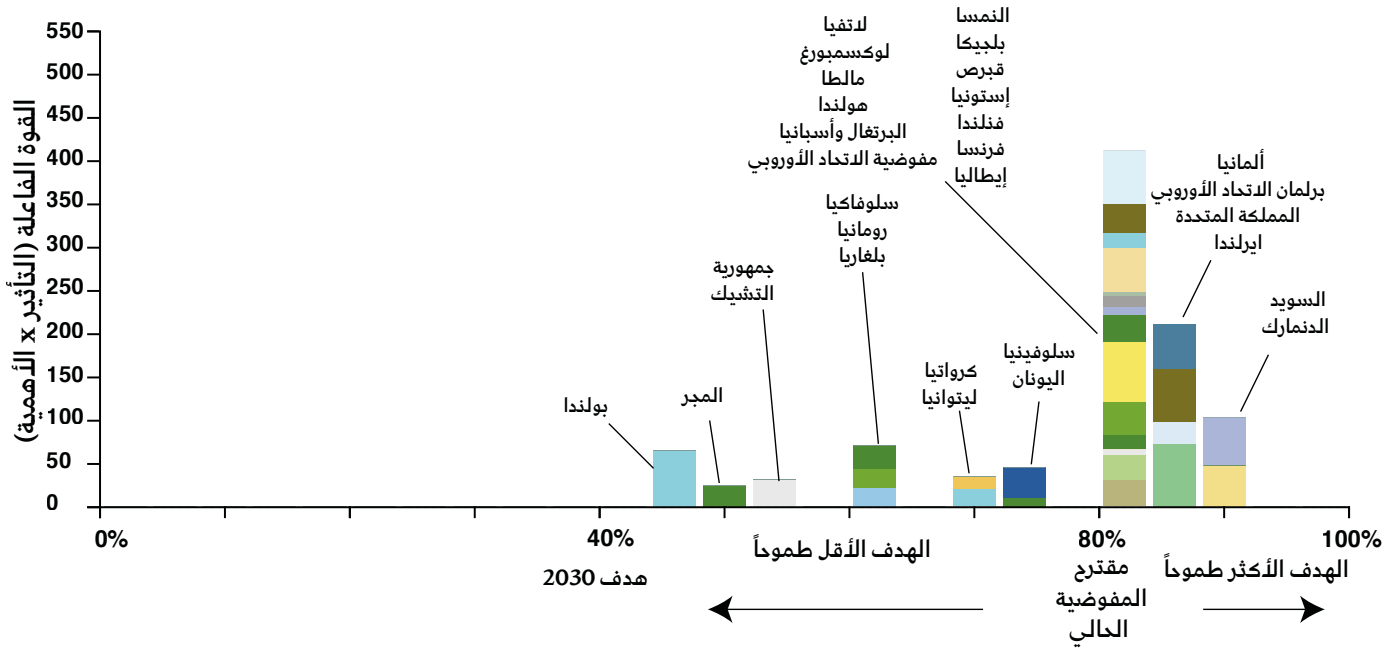
يضمن تركيزها على كثافة الطاقة بدلاً من خفض صافي الانبعاثات وجود فترات انخفاض في نمو ناتجها المحلي الإجمالي المستمر عندما كان يمر اقتصادها بحالة من الازدهار.

والتزمت الهند بخفض كثافة الانبعاثات لناتجها المحلي الإجمالي في مساهمتها الحالية المحددة وطنياً بنسبة من 33% إلى 35% بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات انبعاثاتها في عام 2005. ويضمن تركيزها على كثافة الطاقة بدلاً من خفض صافي الانبعاثات وجود فترات انخفاض في نمو ناتجها المحلي الإجمالي المستمر عندما كان يمر اقتصادها بحالة من الازدهار. ويشير الشكل 2 إلى تأييد معظم أصحاب المصلحة في الهند لمستوى طموح متوسط (حوالي 50%) لهدف منتصف القرن. وتدعم الولاية التقدمية ومنظمة حماية البيئة هدفاً أكثر طموحاً. بينما تؤيد شركات الطاقة، قطاع الفحم والوزارات ذات الصلة، هدفاً أكثر تحفظاً.

وتعتبر وزارة البيئة والغابات وتغير المناخ جهة معقدة مسؤولة عن صياغة سياسة البيئة وتغير المناخ والتفاوض بشأنه. ولقد أنشأت الحكومة الهندية مجلس رئيس الوزراء لتغير المناخ، الذي يرأسه رئيس الوزراء إلى جانب وزارات ذات صلة ومعاهد بحثية مستقلة بوصفها أعضاء فيه، حيث يوضح اتجاهات سياسة تغير المناخ في الهند. ويدعم معظم أصحاب المصلحة المؤثرين في الهند، بمن فيهم أعضاء المجلس، إلى جانب رئيس الوزراء مودي (باللون الأحمر في الشكل 2) هدف منتصف القرن لخفض كثافة الانبعاثات بنحو 50%.

الاتحاد الأوروبي

الشكل 3. نطاق مواقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والقوة الفاعلة فيما يتعلق بتطبيق هدف خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 80% بحلول عام 2050.



المصدر: KTAB.

أصدر المجلس الأوروبي تعليماته للمفوضية الأوروبية بوضع خارطة طريق لاستراتيجية المناخ لعام 2050، والمعروفة أيضاً باستراتيجية منتصف القرن، بنهاية الربع الأول من عام 2019. وهي مؤشر رئيس لسياسة الاتحاد الأوروبي الجديدة المتعلقة بالمناخ والتي من المرجح أن تشكل أساساً لمساهمته التالية المحددة وطنياً. وتحل الاستراتيجية الجديدة بعيدة المدى محل خارطة الطريق للاقتصاد منخفض الكربون لعام 2050 والتي تم نشرها في عام 2011 ووضعت هدفاً دلاليًا لخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الاتحاد الأوروبي بنسبة 80% بحلول عام 2050. وتبحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حالياً مدى قوة هدفها النصف قرني الذي تم تعديله لخفض الانبعاثات وما إذا كانت ستتبنى الهدف الذي اقترحه المفوضية الأوروبية في خارطة طريقها للاقتصاد منخفض الكربون.

يعتبر موقف الاتحاد الأوروبي من اتفاقية باريس معقداً لأن عليه تقديم هدف ملزم لجميع الدول الأعضاء والذي سيتم توزيعه فيما بينها لاحقاً.

ويعتبر موقف الاتحاد الأوروبي من اتفاقية باريس معقداً لأن عليه تقديم هدف ملزم لجميع الدول الأعضاء والذي سيتم توزيعه فيما بينها لاحقاً. وتشمل مساهماته الحالية والمحددة وطنياً هدفاً ملزماً قانونياً لخفض انبعاثاته من الغازات الدفيئة بنسبة 40% على الأقل بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 1990. ولم تتفق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول دمج هدف المفوضية المقترح لخفض الانبعاثات بنسبة 80% بحلول عام 2050 (مقارنة بمستويات عام 1990) في المساهمات المحددة وطنياً بنسختها الجديدة.

وكما هو موضح في الشكل 3، تفضل معظم الدول الأعضاء المقترح الحالي بينما يدعم البعض منها المقترح الأكثر والأقل طموحاً. ويدعم التحالف المعروف باسم مجموعة النمو الأخضر (التي تضم بلجيكا والدنمارك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والبرتغال وسلوفينيا وأسبانيا والسويد والمملكة المتحدة) هدف خفض الانبعاثات الأكثر طموحاً. وبرزت ست دول من خلال تأييدها للأهداف الأقل طموحاً، بما فيها أربع دول أعضاء في مجموعة فيشغراد (بولندا والمجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا) إلى جانب رومانيا وبلغاريا. وتهتم هذه الدول بارتفاع تكلفة الطاقة المرتبطة بعملية التوقف التدريجي عن استخدام الفحم والضعف الاقتصادي لصناعات الفحم المحلية. ففي بولندا، على سبيل المثال، لا يتم استخدام الفحم لكونه مصدر وقود رخيص فحسب وإنما لدعمه لعدد كبير من وظائف التعدين. ومن المثير للاهتمام أن المفوضية الأوروبية ابتعدت مؤخراً عن نهج تحديد الأهداف ودعت بدلاً من ذلك إلى حياض الكربون بحلول عام 2050. وهذا يشير إلى أن التوصل إلى اتفاق حول هدف ما على مستوى الاتحاد الأوروبي سيكون أكثر صعوبة مما كان متوقفاً في البداية.

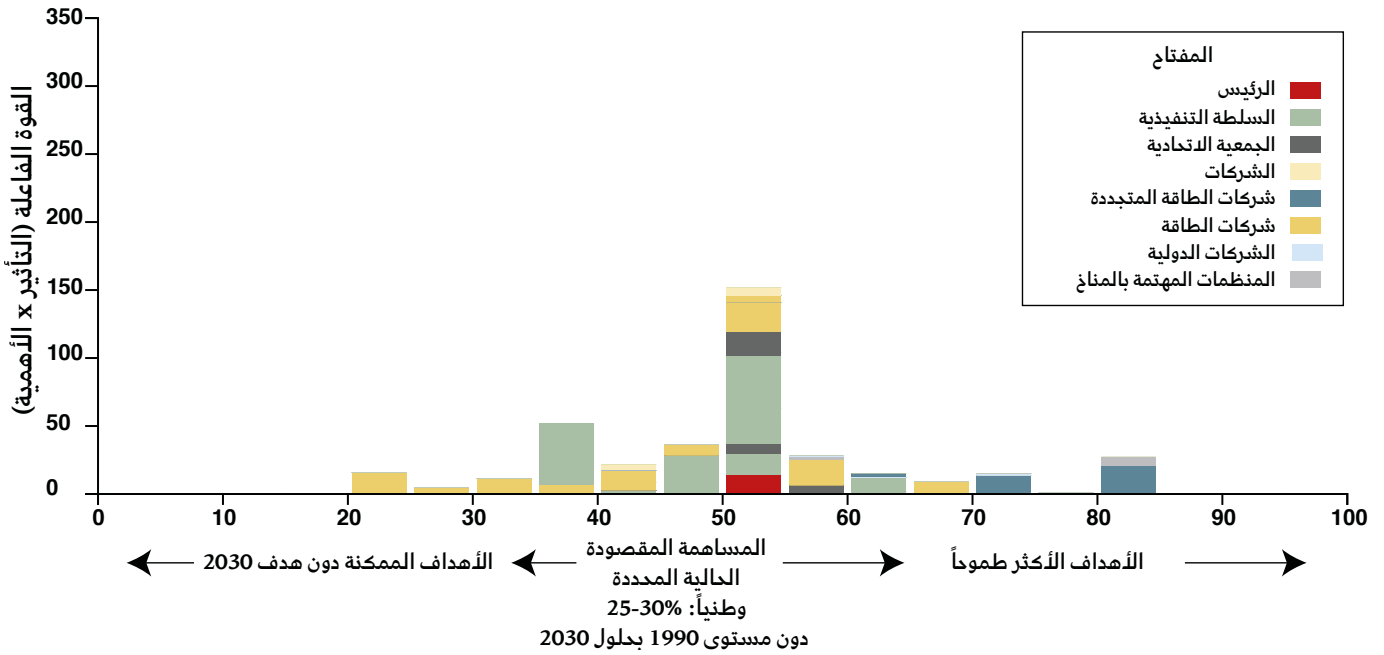
وبخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (البريكست)، ستنحرم مجموعة النمو الأخضر من أحد أعضائها البارزين مما سيزيد من تعقيد طموحات الاتحاد الأوروبي بشأن المناخ.

ليس واضحاً ما إذا كانت المملكة المتحدة ستستمر في الوصول إلى السوق الداخلية للطاقة في الاتحاد الأوروبي أو سيكون هناك تنسيق مستمر حول الإجراءات المتعلقة بالمناخ بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

وليس واضحاً ما إذا كانت المملكة المتحدة ستستمر في الوصول إلى السوق الداخلية للطاقة في الاتحاد الأوروبي أو سيكون هناك تنسيق مستمر حول الإجراءات المتعلقة بالمناخ بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي. ويعتبر بقاء المملكة المتحدة ضمن برنامج الاتحاد الأوروبي لتجارة الانبعاثات قضية من القضايا العالقة بسبب البريكست. وحتماً ستقوم بعد خروجها بتقديم مساهماتها المحددة وطنياً باعتبار أن البقاء في الاتحاد الأوروبي سيتضمن البقاء تحت ولاية محكمة العدل الأوروبية، التي تعتبر خطأً أحمر للمملكة المتحدة. ومع ذلك، فإنه يمكن لها على غرار دولة النرويج أن تنشر المساهمات المحددة وطنياً المرتبطة بمساهمة الاتحاد الأوروبي وأن تبقى ضمن مجموعة دول الاتحاد الأوروبي أثناء عملية التفاوض في مؤتمر الأطراف.

روسيا

الشكل 4. نطاق مواقف الأطراف والقوة الفاعلة في روسيا فيما يتعلق بتطبيق المساهمات المحددة وطنياً الأكثر والأقل طموحاً.



المصدر: KTAB.

ركزت الدراسة الروسية على آراء الأطراف فيما يتعلق بمساهماتها المحددة وطنياً. وتهدف مساهمة روسيا الحالية المحددة وطنياً إلى خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة من 25% إلى 30% بحلول عام 2030، مقارنة بالسنة الأساسية 1990. وتعتبر نسبة انبعاثاتها دون أهدافها بسبب تحديد السنة الأساسية قبل تفكك الاتحاد السوفييتي وماتبعه من انهيار اقتصادي.

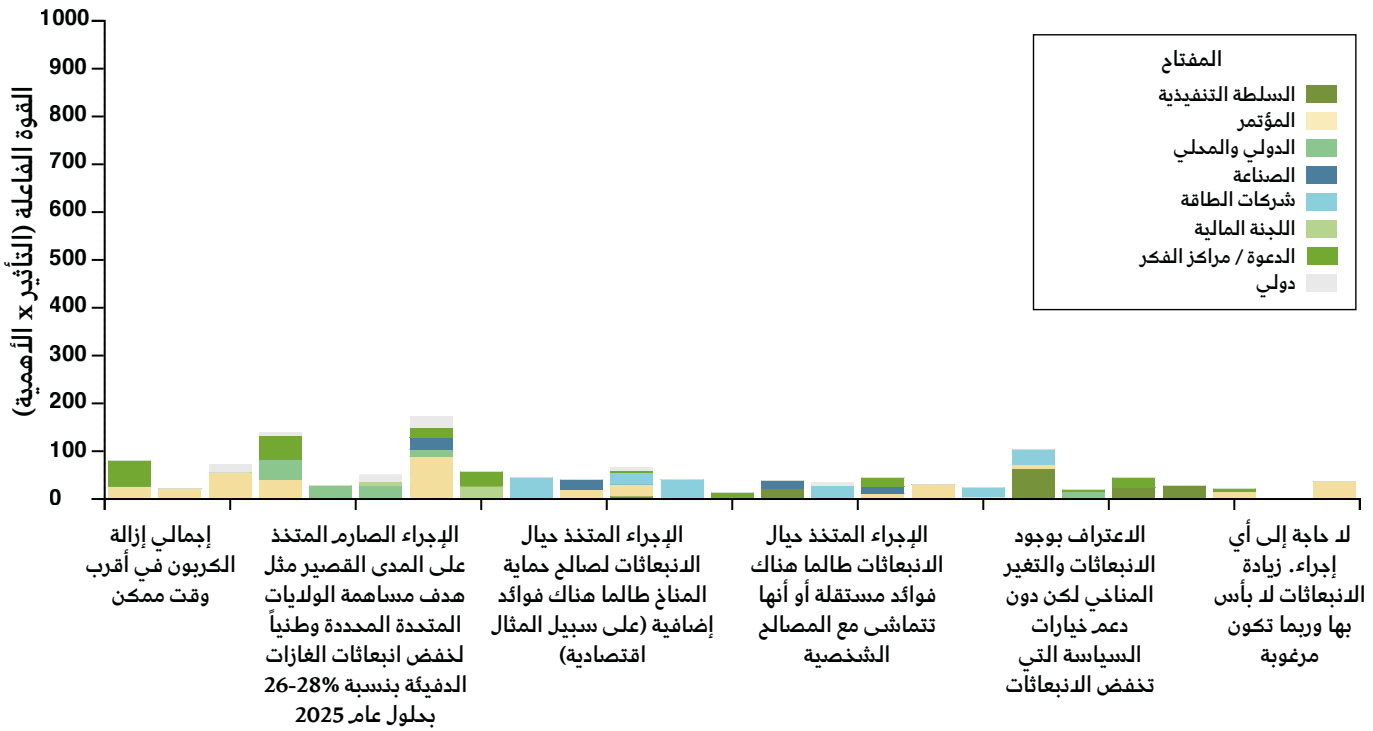
تعطي المساهمة الحالية والممددة وطنياً لروسيا القدرة على زيادة انبعاثاتها دون التعرض لخطر الفدثل في تحقيق هدفها.

ودلّ انخفاض قطع الأشجار على أن الطاقة الاستيعابية للغابات الروسية زادت، مما زاد من موازنة انبعاثاتها. تعطي المساهمة الحالية والممددة وطنياً لروسيا القدرة على زيادة انبعاثاتها دون التعرض لخطر الفدثل في تحقيق هدفها. وكما يوضح الشكل 4، لا يفضل الرئيس فلاديمير بوتين (باللون الأحمر) ومعظم صنّاع السياسة الروس (الجمعية الاتحادية والسلطة التنفيذية) تحديد هدف أكثر طموحاً وإنما يدعمون الوضع الراهن. وتشمل الأطراف المنتقدة التي تفضل هدف خفض الانبعاثات الأقل طموحاً شركات الطاقة التقليدية، بينما تشمل الأطراف المؤيدة لهدف أكثر طموحاً شركات الطاقة المتجددة، وفقاً لمصالحها التجارية.

ولقد تباحثت السياسة الروس طويلاً بشأن المصادقة على اتفاقية باريس قبل المصادقة النهائية عليه في سبتمبر 2019. ولم يكن تحفظهم بناء على قيود تفرضها مساهماتهم الممددة وطنياً بل على المبدأ العام لاتفاقية باريس. وتجدد الإشارة إلى أن روسيا تُصدّر ثلث إنتاجها من الكربون بصورة زيت وغاز ويهتم ساستها بالتهديد الاقتصادي طويل المدى الناجم عن إزالة الكربون.

الولايات المتحدة الأمريكية

الشكل 5. نطاق مواقف الأطراف والقوة الفاعلة فيما يتعلق بالتوجه الاستراتيجي للولايات المتحدة بخصوص الانبعاثات.



المصدر: KTAB.

لطالما كان تغير المناخ قضية استقطاب في الولايات المتحدة.

في حين تخضع العديد من الشركات لضغط المساهمين لاتخاذ خطوات لخفض انبعاثاتها والإعلان عنها.

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن عزمها على الانسحاب من اتفاقية باريس مما يجعل موقفها حيال الاتفاقية أكثر تعقيداً من الأطراف الأربعة الأخرى الموضحة في هذا التعليق. وعليه فإنه لا يوجد أي نقاش حول تعديل مساهماتها المحددة وطنياً. وبدلاً من ذلك، ركزت دراسة الولايات المتحدة باستخدام مجموعة أدوات كابسارك للتحليل السلوكي على قياس قوة الرأي في الحوار الوطني حول الانبعاثات وكيف ينبغي توجيه الولايات المتحدة استراتيجياً بشأن هذا الموضوع. ولا يشير هذا النقاش إلى أي تدابير أو أساليب سياسة محددة وإنما إلى الاستعداد العام والتفكير الاستراتيجي وراء هذه السياسة.

ولطالما كان تغير المناخ قضية استقطاب في الولايات المتحدة، حيث يوضح الشكل 5 دعم الأطراف للمواقف عموماً دون وجود ما يشبه الاتفاقية. وتبقى عدة أطراف بما فيها الموظفون في الحكومة الليبرالية والبلديات والشركات ملتزمة بخفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة. في حين تخضع العديد من الشركات لضغط المساهمين لاتخاذ خطوات لخفض انبعاثاتها والإعلان عنها. وعلى الصعيد السياسي، ينقسم الكونجرس بشكل كبير إلى أحزاب، مع وجود الساسة الذين يختلط عليهم الكم الهائل من المعلومات حول المناخ.

ويؤيد اليسار المتطرف الإزالة السريعة للكربون، بينما يشكك اليمين المتطرف في شرعية التغير المناخي متجاهلاً الحاجة إلى خفض الانبعاثات. وقد تدعم الأطراف التي تتوسط هذا النقاش بعض الإجراءات بيد أنها تبقى منقسمة حول ما إذا كان الخطر الذي يهدد المناخ سبباً كافياً لخفض الولايات المتحدة من انبعاثاتها، أو ما إذا كانت هناك حاجة لوجود الفوائد الاقتصادية وغيرها من الفوائد المرتبطة بخفض الانبعاثات التي تبرر عملية اتخاذ الإجراءات. وتبدو الولايات المتحدة مقارنة بالأطراف الأربعة الأخرى بعيدة كل البعد عن أي نوع من الاتفاق حول اتخاذ الإجراءات.

الخاتمة

تتنوع السياسات والالتزامات المتعلقة بالمناخ بين أكثر الدول انبعاثات في العالم، فضلاً عن الافتقار إلى وجود اتفاق دولي حول الموجة التالية من المساهمات المحددة وطنياً. ومع اقترابنا من إعادة تقييم المساهمات المحددة وطنياً المقررة في عام 2020، ستقوم الأطراف المصادقة على اتفاقية باريس بتقييم ما إذا كانت ستعزز جهودها لخفض الانبعاثات. وبالنظر إلى الحاجة إلى إجراءات أكثر سرعة لتحقيق هدف 2° (درجتين مئويتين)، تبقى سياسة الانبعاثات محل خلاف. وقد قام مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) بدراسة القابلية السياسية للأهداف الأكثر طموحاً لخفض الانبعاثات بين الأطراف الخمسة الأكثر انبعاثات في العالم وتقييم إدخال تعزيزات إلى مساهماتها المحددة وطنياً.

فضلاً عن الافتقار إلى وجود اتفاق دولي حول الموجة التالية من المساهمات المحددة وطنياً.

وبالنظر إلى الحاجة إلى إجراءات أكثر سرعة لتحقيق هدف 2° (درجتين مئويتين)، تبقى سياسة الانبعاثات محل خلاف.

يهتم كل من الاتحاد الأوروبي والصين والهند بأهداف منتصف القرن لخفض الانبعاثات. وينقسم الاتحاد الأوروبي بشكل واضح إلى مجموعتين عندما يتعلق الأمر بسياسة المناخ. فمجموعة النمو الأخضر تضم معظم الدول التي تسعى إلى تحقيق أهداف أعلى. وتعارض مجموعة فيشغراد (جمهورية التشيك والمجر وبولندا وسلوفاكيا) التي انضمت إليها بلغاريا ورومانيا الأهداف الأعلى التي سوف يكون لها تأثير على مزيج طاقتها المتوارث القائم على الفحم.

ويبدو أن الصين والهند على استعداد لتبني أهداف أكثر طموحاً، بالرغم من وجود نقاش دائر حول مدى تعزيزات مساهماتهما المحددة وطنياً. فتركيزها على كثافة الطاقة أكثر من خفض صافي الانبعاثات يساعد على ضمان ألا تتعارض سياسات المناخ الخاصة بها مع حاجتهما إلى النمو الاقتصادي المستمر والتنمية الاجتماعية. وتسعى الأطراف الصينية إلى تحقيق أهداف المساهمات المعززة والمحددة وطنياً، على الرغم من أن النقاش قد يكون مشروطاً بحاجة الصين إلى الحفاظ على نموها الاقتصادي في الوقت الذي يكون فيه اقتصادها معرضاً للخطر بسبب خلافها مع الولايات المتحدة. أما بالنسبة للأطراف الهندية فهي وبشكل عام تؤيد التعزيز الاحترازي لأهداف المناخ طالما أنه لا يؤثر على النمو الاقتصادي المحلي والتنمية الاجتماعية.

ومن جهة أخرى لا تبدو روسيا جادة في الاهتمام بمساهمات محددة وطنياً أكثر طموحاً، مع عدم وجود دعم سياسي بسيط لأي تغيير في التزاماتها الحالية. وبغض النظر عن انخفاض انبعاثات الكربون في البلاد خلال العقد المنصرم، لا يزال من غير المعروف ما إذا كانت روسيا سوف تزيد من طموح مساهمتها في اتفاقية باريس. وتبدو صورة الولايات المتحدة أقل وضوحاً مع وجود أطراف في الوسط السياسي تؤيد أفكاراً مختلفة عن كيفية الوصول إلى الانبعاثات، بما في ذلك ما إذا كان هناك مبرر لأي إجراء ينبغي اتخاذه لخفض الانبعاثات. وعلى الرغم من إعلان إدارة ترامب عن قرار الانسحاب من اتفاقية باريس، تظل القضية محل خلاف وتبقى العديد من الجهات الرئيسية ملتزمة بسياسات مناخ أكثر صرامة.

أوراق كابسارك البحثية حول اتفاقية باريس

Al Quayid, Aljawhara, Nourah Al Hosain, Yagyavalk Bhatt, and Paul Mollet. 2019. "Political Feasibility of Enhancing India's Midcentury Target for Emissions Intensity." KAPSARC Discussion Paper KS--2019-DP71. <https://doi.org/10.30573/KS--2019-DP71>

Al Quayid, Aljawhara, Saleh Al Muhanna, and Paul Mollet. 2019. "The Political Feasibility of Enhancing Greenhouse Gas Emissions Targets in the European Union's Mid-Century Strategy." KAPSARC Discussion Paper KS--2019-DP64. <https://doi.org/10.30573/KS--2019-DP64>

Bhatt, Yagyavalk, Aljawhara Al Quayid, Nourah Al Hosain, and Paul Mollet. 2018. "India's Balancing Act to Address Climate Change Under the Paris Agreement." KAPSARC Discussion Paper KS--2018-DP46. <https://doi.org/10.30573/KS--2018-DP46>

Hobbs, David, Eric Williams, Adam Sieminski, Keigo Akimota, Jun Arima, Mustafa Babiker, Mark Cain, Hiroyuki Tezuka, Nico Stehr, Eija-Ritta Korhola, and Masakazu Toyoda. 2019. "Finding a Viable Path to Reducing Greenhouse Gas Emissions." KAPSARC Discussion Paper KS--2019-DP70. DOI: [10.30573/KS--2019-DP70](https://doi.org/10.30573/KS--2019-DP70)

Mollet, Paul, Saleh Al Muhanna, and Aljawhara Al Quayid. 2018. "The Politics of European Union Climate Governance." KAPSARC Discussion Paper KS--2018-DP44. <https://doi.org/10.30573/KS--2018-DP44>

Wogan, David, Elizabeth Carey, and Douglas Cooke. 2019. "Policy Pathways to Meet Saudi Arabia's Contributions to the Paris Agreement." KAPSARC Discussion Paper KS--2019-DP49. <https://doi.org/10.30573/KS--2019-DP49>

Zakkour, Paul, and Wolfgang Heidug. 2019. "A Mechanism for CCS in the Post-Paris Era." KAPSARC Discussion Paper KS--2018-DP52. <https://doi.org/10.30573/KS--2019-DP52>

المراجع

Luhn, Alec. "Russia Ratifies Paris Climate Accord - but Targets Are 'Critically Insufficient'." The Telegraph. Telegraph Media Group, September 23, 2019. <https://www.telegraph.co.uk/news/2019/09/23/russia-ratifies-paris-climate-accord-targets-critically-insufficient/>

United Nations Environment Programme (UNEP). 2018. "The Emissions Gap Report 2018." Nairobi, Kenya.

United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). 2019. "Paris Agreement - Status of Ratification."

عن كابسارك

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحوثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إشعار قانوني

© حقوق النشر 2020 محفوظة لمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك). لا يجوز استخدام هذا المستند أو أي معلومات أو بيانات أو محتوى يتضمنه دون نسبته بشكل ملائم لكابسارك. كما لا يجوز إعادة إنتاج هذا المستند أو جزء منه دون إذن خطي من كابسارك. ولا ينشأ عن المعلومات الواردة في هذا المستند أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية—سواء مباشرة أو غير مباشرة—تجاه دقتها أو اكتمالها أو فائدتها. كما لا يجوز أن يعتبر هذا المستند—أو أي جزء منه—أو أن يفسر كنصيحة أو دعوة لاتخاذ أي قرار.



مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية
King Abdullah Petroleum Studies and Research Center

www.kapsarc.org